Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

12 Mars 2011
12 مارس 2011

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Le CNDH au dialogue euro-arabe à Berlin

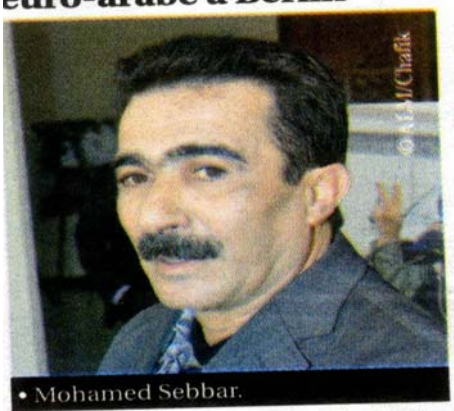

• Mohamed Sebbar.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) participe à la sixième rencontre du dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, qui se tient du 11 au 13 mai à Berlin. Le CNDH est représenté par une délégation conduite par Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil et Mostafa Raissouni, conseiller du président du Conseil. Lors de cette rencontre, qui se tient sous le thème «La prévention de la torture et l'Etat de droit», les débats portent notamment sur la question de l'intégration des résultats du dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'Homme dans les actions des organisations internationales et régionales, à travers les interventions des organisations internationales et régionales sur la torture et l'Etat de droit et sur les opportunités qu'offre le dialogue arabo-européen pour contribuer à l'enrichissement de l'agenda des droits de l'Homme aux niveaux international et régional, indique un communiqué du Conseil.

Revue de Presse du ... its de l'Homme

المغربية

مجلس حقوق الإنسان يشارك في برنامج حوار حقوق الإنسان العربي-الأوروبي

سيشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام، محمد الصبار، ومصطفى الريسوني، المستشار لدى رئيس المجلس، في فعاليات اللقاء السادس لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي-الأوروبي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حول "التعذيب وسيادة القانون"، المرتقب تنظيمه في برلين من 11 إلى 13 ماي الجاري.

وحسب بلاغ للمجلس، سيتطرق إلى مواضيع تتعلق بإدماج نتائج الحوار العربي-الأوروبي لحقوق الإنسان في عمل المنظمات الدولية والإقليمية، من خلال مداخلات منظمات دولية وإقليمية حول التعذيب، وسيادة القانون، وكيف يمكن للحوار العربي الأوروبي أن يساهم في إغناء أجندة حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي .

كما سينكب المشاركون على تحليل موضوع التعذيب وسيادة القانون في العالم العربي، في القانون والممارسة، مركزين على التحديات والثغرات والأوليات ومجالات الإصلاح .وستتطرق 5 بلدان عربية و3 بلدان أوروبية إلى عرض تشريعاتها وممارساتها الوطنية الحالية على ضوء الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعذيب وسيادة القانون، بما في ذلك التحديات التي تواجهها هذه الدول والآفاق والصعوبات المطروحة عليها .

وسيناقش اللقاء التطورات الجارية في العالم العربي، من خلال طرح التحديات، التي تواجه أجندة حقوق الإنسان ومناقشة الدور الذي تلعبه، أو الذي يجب أن تلعبه، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لضمان احترام وحمايتها، وتحديد الخطط الراهنة والمستقبلية لمباشرة الإصلاحات المرتبطة بالسياسات الحقوقية .

كما سيخصص اللقاء جلسة خاصة حول "تصدير التعذيب وتسليم المتهمين وتسفيرهم إلى بلدان أخرى بقصد تعذيبهم فيها" و أخرى لعرض ومناقشة تقرير مجموعة العمل المعنية بالهجرة وحقوق الإنسان وتقرير برنامج بناء القدرات في مجال حق الوصول إلى المعلومة وتقرير مجموعة العمل المكلفة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

وسيشارك في هذا اللقاء، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية المنخرطة في برنامج حوار حقوق الإنسان العربي – الأوروبي، الذي تضم أمانته العامة المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب)، والمعهد الألماني لحقوق الإنسان والمركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان والمعهد الدنمركي لحقوق الإنسان، ممثلون عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لجنة منع التعذيب بالمجلس الأوروبي لحقوق الإنسان، برنامج حقوق الإنسان بقسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، الأمانة العامة للجامعة العربية، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، جمعية مناهضة التعذيب، اللجنة العليا المكلفة بالتقصي في الجرائم المرتكبة، خلال أسابيع الثورة التونسية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمركز الدنمركي لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، بالإضافة إلى عدد مهم من الخبراء الدوليين .

وكان اللقاء الخامس لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي-الأوروبي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان انعقد في الدوحة، بقطر حول"حقوق المرأة، في مارس 2010، بينما انعقد اللقاء الرابع في لاهاي، بهولندا، حول موضوع "حقوق العمال المهاجرين" (مارس 2009)، والثالث بالرباط، حول موضوع "الهجرة وحقوق الإنسان" (ماي 2007)، والثاني بالعاصمة الدنمركية، كوبنهغن، حول موضوع "التمييز"(أكتوبر 2007)، في حين، انعقد أول لقاء عربي أوروبي حول حقوق الإنسان في عمان، بالأردن، حول "الإرهاب وحقوق الإنسان" (أبريل 2007).

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

LE MATiN.ma

L'ambassadeur de France chargé des droits de l'Homme au Maroc

La France a dépêché son ambassadeur pour les droits de l'homme, François Zimeray, au Maroc, du 9 au 11 mai, pour s'informer des évolutions récentes et des perspectives ouvertes par le discours royal, notamment dans son volet relatif à la protection des droits de l'homme, a-t-on appris à Paris. Au cours de ses entretiens à Rabat, il «rappellera le soutien exprimé par la France à l'évolution historique annoncée» par S.M. le Roi Mohammed VI dans ce discours, qui augure notamment de «profondes réformes constitutionnelles visant à renforcer l'Etat de droit au Maroc et à affirmer la protection des droits de l'Homme et des libertés individuelles», a indiqué mardi le porte-parole du ministère des affaires étrangères. «Nous souhaitons que ces réformes, dont nous avons salué l'ambition et la portée, soient mises en oeuvre, ce qui est le cas», a-t-il ajouté. Au cours de sa visite de travail, M. Zimeray s'entretiendra notamment avec Driss Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mahjoub El Haiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme, et Abdelaziz Benzakour, président de l'Institution du Médiateur. Il visitera également le centre d'écoute pour la promotion et la protection des droits des femmes «Nejma» où il rencontrera Amina Lotfi, vice-présidente de l'Association Démocratique des Femmes du Maroc (ADFM).

Revue de Presse Homme

رسالة الأمة

لوفيغارو: الإصلاحات الدستورية تدل على أن جلالة الملك «ينصت» للشعب المغربي

اليزمي يؤكد أن المغرب شرع في مساره الإصلاحي زمنا قبل حركة الثورات في العالم العربي

كتبت اليومية الفرنسية (لوفيغارو)، يوم الثلاثاء، أن الإصلاحات الدستورية المعلنة في الخطاب الملكي لتاسع مارس الماضي تدل على أن جلالة الملك محمد السادس «ينصت لمطالب» الشعب المغربي. وركزت الصحيفة على إرادة التغيير لدى جلالة الملك «التي «تدل على أنه ينصت للمطالب عبر الإعلان عن تحولات مؤسساتية»، خاصة «إصلاح القضاء» و«تعزيز محاربة الفساد».

كما أشارت إلى إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك قبل الخطاب الملكي لتاسع مارس الماضي. وأبرز رئيس المجلس إدريس اليزمي، في حديث أدلى به للصحيفة، أن «المغرب شرع في مساره الإصلاحي زمنا قبل» حركة الثورات في العالم العربي. وذكر في هذا الصدد أنه عين يوم 3 مارس الماضي، «ستة أيام قبل الخطاب الملكي حول الإصلاح الدستوري»، رئيسا لهذه «المؤسسة المستقلة والتعددية التي تتوفر على صلاحيات واسعة».

ويمكن للمجلس، الذي يشتغل على أساس الشكايات التي يقدمها المواطنون المغاربة إجراء تحقيقات، واستدعاء الشهود، وإنجاز تقارير، ومراقبة تنفيذ توصياته، حسب اليزمي. ويضيف رئيس المجلس أن هذا الأخير يمكنه «التدخل بشكل استباقي في حالات التوتر التي قد تسفر عنها انتهاكات لحقوق الإنسان ويرفع بالطبع سنويا تقريرا لجلالة الملك ولغرفتي البرلمان». وقال «سبق لنا أن رفعنا ملتمسا (لجلالة الملك) أفضى إلى العفو عن 190 معتقلا، أغلبهم سجناء «سلفيون»، مثل الشيخ الفزازي، الداعية الإسلامي من طنجة».

وذكر اليزمي أيضا أن المجلس شرع يوم 14 مارس الماضي في «تحقيق حول أحداث خريبكة»، في حين يرتقب زيارة مركز الاعتقال بتمارة.

من جهة أخرى، حرص اليزمي على التأكيد أنه خلافا لما يجري في بلدان أخرى بالعالم العربي، «يتميز الفوران الراهن بالمغرب بسلميته مع نقاش سياسي واجتماعي نادر الحمولة، ويعبئ جميع الطبقات الاجتماعية وبهم كافة المؤسسات». كما أبرز بالخصوص «قدرة الدولة على الحوار»، خاصة مع الشباب. وركز عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور عمر عزيمان في هذا الإطار على انشغال اللجنة بالاستماع لمطالب هذه الفئة، خاصة حركة 20 فبراير، قبل أن تقدم نتائج أشغالها لجلالة الملك في يونيو المقبل في أفق تنظيم استفتاء. واعتبر أن «الشباب جعلوا التغيير لغة اليوم ويتسببون في موجة صادمة تهز السلطة السياسية والنقابات، مسجلا أن مطالبهم قابلة للتدبير، كما أن مواقفهم بشأن الفساد، وسوء الحكامة، ونهب الأموال العامة مبررة».

وحذر من أنه «لا ينبغي بالمقابل تصور أن الدستور الجديد عصا سحرية ستحل جميع المشاكل».

Revue de Presse

الأيام
ALAYAM

شكوك حول قيام رجال الأمن بإتلاف وثائق فرح عبد المومني عمدا

حصار واليزمي والصبار يتعاونون لتمكين ابنة عبد المومني من جواز سفرها

○ الرباط.الأسبوع

تمكنت فرح عبد المومني ابنة فؤاد عبد المومني يوم الاثنين 9 ماي الجاري من استخراج جواز سفر جديد بعدما تبخر جواز سفرها القديم إثر اختفائه فجاة في المطار عندما كانت تهم بالسفر نحو مطار أورلي في العاصمة الفرنسية باريس حيث تتابع فرح دراستها الجامعية. وتطلب الأمر تدخلا شخصيا من سعد حصار، الوزير المنتدب في الداخلية، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأمينه العام محمد الصبار.

فرح عبد المومني، شابة مغربية لم تتجاوز بعد ربيعها العشرين، تدرس في جامعة بمدينة ليل الفرنسية بعدما اختارت تخصص الرياضيات والمعلوميات التطبيقية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، عادت إلى المغرب قبل عشرين يوما لقضاء عطلتها بين أفراد أسرتها، إلا أنها فوجئت عشية يوم الثلاثاء 3 ماي 2011، عندما توجهت إلى مطار النواصر بالدار البيضاء حوالي الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال للحاق برحلتها في اتجاه مطار أورلي الفرنسي، فوجئت بتعرضها للتفتيش بطريقة مبالغ فيها وغير اعتيادية. مباشرة بعد وصولها إلى المطار توجهت فرح نحو مصلحة تسجيل الأمتعة،

فرح عبد المومني

لاحقا قامت بملأ استمارة خاصة تم عقبها الطبع على جواز سفرها، إلا أنها فوجئت بعد ذلك بمطالبتها بالخضوع إلى تفتيش جسدي. بالرغم من أن الطلب يبدو غريبا باعتبار أن ذاك النوع من التفتيش لا يخضع له عادة سوى «المشتبه فيهم» والمشكوك في حيازتهم موادا أو أغراضا ممنوعة إلا أن فرح لم تتردد ولم تقاوم وقبلت على الفور، خصوصا أنها في المرة السابقة عندما حلت بالمغرب قبل عشرين يوما تعرضت للتفتيش. «دخلت للتفتيش وبعد حوالي 15 دقيقة، خرجت وسلمني الشرطي حقيبة يدي وهنا كانت المفاجاة» تقول فرح، قبل أن تضيف بأنها عندما بحثت داخل حقيبتها عن جواز سفرها وبطاقة الإقامة الخاصة بها لم تجد لهما أثرا. طلبت فرح من الشرطي والمسؤولين في المطار مساعدتها لإيجاد جواز سفرها وبطاقة الإقامة إلا أن أحدا لم ينجح في مد يد المساعدة. لم تتمكن فرح من اللحاق برحلتها بالرغم من أنها كانت مضطرة للالتحاق بمقاعد الدراسة في اليوم الموالي.

وهي تمر من هذه التجربة المريرة تساءلت فرح عن السبب وراء كل ما يحدث لها، عادت بالذاكرة إلى الوراء قليلا، فاكتشفت أنها وخلال السنتين الماضيتين عندما كانت تتنقل بين المغرب وفرنسا لم تكن تعاني أي مشكلة في الإجراءات الخاصة بالسفر، كما لم تكن تتعرض للتفتيش الجسدي، ولم تكن تطرح عليها أسئلة «الكوميسارية» من قبيل «شكون باك؟» و«شكون مك؟»...و«شنو علاقتك بحركة عشرين فبراير؟»...

Revue de Presse du Con

الشعب

Du 28 au 30/04/11

تحت عنوان: "دور المؤسسات العربية في متابعة تفعيل توصيات الهيئات التعاقدية"

انطلاق أعمال اللقاء السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نواكشوط

مفوض المكلف بحقوق الإنسان بالمناسبة:

شهدت موريتانيا قطيعة كاملة مع الماضي تجسدت في حل ملف الإرث الإنساني ومحاربة الفساد ومكافحة آثار الاسترقاق

انطلقت صباح أمس الأربعاء بنواكشوط أعمال اللقاء السنوي السابع للهيئات العربية لحقوق الإنسان تحت عنوان: "دور المؤسسات العربية في متابعة تفعيل توصيات الهيئات التعاقدية".

وفي كلمته الافتتاحية، أوضح السيد محمد عبد الله ولد خطره، مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني "أن احتضان موريتانيا لهذه التظاهرة الهامة يترجم بجلاء العناية الفائقة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز لحماية وترقية حقوق الإنسان"، مضيفا أن ذلك تجسد "في الطفرة التي يشهدها مجال الحريات" العامة وحرية التعبير والتجمع وحرية الصحافة.

وأضاف أنه "فيما يتعلق بمحور انتهاكات حقوق الإنسان فقد عرفت موريتانيا مؤخرا قطيعة كاملة مع الماضي تجسدت أساسا في حل ملف الإرث الإنساني ومحاربة الفساد ومكافحة آثار الاسترقاق".

ونبه مفوض حقوق الإنسان الى أن "اعتماد سنة التشاور والحوار مع كافة الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، والتعاطي الإيجابي مع الآليات الدولية" أثمرتا "المصادقة على تقريرنا الوطني المقدم لمجلس حقوق الإنسان طبقا لآلية الاستعراض الدوري الشامل".

وأشار إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تشكل إحدى أهم الآليات الموجودة لترقية وحماية حقوق الإنسان إضافة لكونها تحتل مكانة متميزة مستمدة من استقلاليتها، الشيء الذي اكسبها مصداقية بين جميع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان.

وكانت السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، قد أوضحت في كلمة لها بالمناسبة أن الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان تشكل عناصر أساسية في إطار حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، مشيرة إلى أن حماية هذه الحقوق تتطلب قضاء مستقلا وآلية مراقبة برلمانية نشطة وإدارة عادلة، ومجتمعا مدنيا ديناميكيا، ووسائل إعلام حرة ومسؤولة.

وأكدت أن هيئتها تعتبر إقامة ودعم الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان أولوية كبرى، مبرزة أن 100 هيئة وطنية تعمل بشكل نشط عبر العالم.

ودعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة (أ) إلى المشاركة في مجلس حقوق الإنسان.

وبدوره أوضح السيد بامريم بابا كويتا رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمة له أن الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي للدول لا يمكن أن يتم دون احترام وضمان الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد والجماعات.

وأضاف أن الدورة السابعة للهيئات العربية لحقوق الإنسان التي تنعقد للمرة الأولى في موريتانيا، ينتظر أن تأخذ في الحسبان التحديات الناتجة عن اختلاف الهيئات التعاهدية وتنوع أساليب عملها في علاقاتها مع اللجان الوطنية لحقوق الإنسان.

ونبه إلى أن نتائج أعمال هذه الدورة يجب أن تساهم في تفعيل التزام المؤسسات الوطنية بتقييم تطبيق الدولة لالتزاماتها التعاقدية وتسجيل ملاحظات وتوصيات الهيئات التعاهدية في خطط العمل وبرامج التكوين والتربية في مجال حقوق الإنسان.

ومن جانبه أوضح السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، أن مستقبل هذه الحوارات العربية يعتمد على المشاركة الفعالة لجميع المؤسسات في أي هيكلة يمكن إحداثها لتعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب بينها، حتى تقوم بمهامها على أحسن وجه ممكن.

وسيناقش المشاركون في هذا اللقاء، الذي يدوم يومين، أوراق عمل تتعلق بإنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيز عملها ضمن الاحترام التام لمبادئ باريس، والمتابعة الفعالة لتوصيات الهيئات التعاقدية، ودور المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان في (الاستعراض الدوري الشامل)، والعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على اجتماعات هيئات حقوق الإنسان العربية، والتعامل مع الهيئات التعاقدية.

ويشارك في هذا اللقاء بالإضافة إلى موريتانيا وفود من منظمات حقوق الإنسان الوطنية في المغرب، والجزائر، وتونس والأردن، ومصر وقطر.

وحضر افتتاح اللقاء وزير العدل ووزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة والأمينة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في نواكشوط. وكانت الوفود المشاركة في هذا اللقاء السنوي السابع للهيئات العربية لحقوق الإنسان، قد وصلت الليلة قبل البارحة إلى نواكشوط حيث استقبلت بالمطار من طرف مسؤولين من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.